بإجمالي نفقات قدرت بـ تريليونين و 766 مليار ريال

مجلس الوزراء يوافق على مشروع الموازنة العامة للعام المالي 2013م

التشديد على التطبيق الصارم للاستراتيجية الوطنية للاجور والمرتبات

صنعاء / سبأ:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي أمس مع اللجنة الفنية لإعداد الموازنة العامة للدولة برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة على مشروع الموازنة العامة والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وموازنات القطاع الاقتصادي للعام المالي 2013م، ومشاريع قوانين ربطها ووجه بإحالتها إلى مجلس النواب للمناقشة واستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصدارها.

وقد وافق المجلس على مشروع الموازنة العامة للدولة بإجمالي استخدامات قدرها تريليونان و766 مليار و998 مليوناً و985 ألف ريال لا غير موزعة على أبواب الموازنة الخمسة.

فيما قدر ت الإيرادات العامة بنحو تريليونين و 84 ملياراً و 211 مليوناً و645 إلف ريال لأغير وذلك من مختلف المصادر الإيرادية.

وقدر العجز في الموازنة بمبلغ 682 ملياراً و787 مليوناً و340 ألف ريال لا غير.

التوجيه بإعادة النظر في أوضاع الوحدات الاقتصادية المدعومة أو التي تحقق انخفاضاً في فوائض أنشطتها

التأكيد على عدم تجاوز حجم العجز النقدي الصافي خلال تنفيذ الموازنة

مشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2013 :

المبلغ الجمالي للموارد العامة (تريليونان وأربعة وثمانون ملياراً ومائتان وأحد عشر مليوناً)

العجز يقدر بمبلغ ستمائة واثنين وثمانين ملياراً وسبعمائة وسبعة وثمانين مليوناً

وفيما يتعلق بمشاريع موازنة الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2013م فان إجمالي الموارد والاستخدامات بموازنات الوحدة المستقله والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد قدر بنحو 510 مليارات و954 مليوناً و518 إلف ريال ، وفائض في النشاط الجاري لها قدر بمبلغ121 ملياراً و667 مليوناً و628 الف ريال.

فيما قدرت الموارد والاستخدامات لموازنة الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق لخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي بمبلغ 36 مليار و370 مليوناً و989 الف ريال.

وفيما يخص موازنة القطاع الاقتصادي للسنه المالية القادمة ، قدر إجمالي إعتمادات موازنات وحدات القطاع الاقتصادي العام ذات الطابع الإنتاجي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية بمبلغ أربعة تريليونات و310 مليارات و260 مليوناً و922 إلف ريال.

وقدر فائض النشاط الجاري لهذه الوحدات مبلغ 289 مليار و32 مليوناً و740 ألف ريال ، في الوقت الذي تم فية تقدير حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بنحو 221 مليار و102 مليون و174 إلف ريال .

وقدر إجمالي عجز النشاط الجاري لهذه الوحدات بمبلغ أربعة مليارات و943 مليوناً و739 الف ريال.

وقدرت مساهمة الحكومة الرأسمالية بمشاريع موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الانتاجي بمبلغ وقدره 63 ملياراً و92 مليوناً و321 ألف ريال .

وفيما يتعلق باعتمادات موازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي ، قدرت لكل من الاستخدامات والموارد الجارية الرأسمالية للسنة المالية 2013م بمبلغ إجمالي وقدره 188 ملياراً و720 مليوناً و524 الف ريال.

وقدر إجمالي فائض النشاط الجاري لهذه الوحدات بنحو 10 مليارات و512 مليون و796 إلف ريال ، تبلغ حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض خمسة مليارات و466 مليوناً و653 ألف ريال ،وبذلك فان عجز النشاط الجاري لوحدات هذا القطاع يقدر بـ 39 مليار و812 مليون و998 ألف ريال.

في حين تم تقدير مساهمة الحكومة الرأسمالية في مشاريع موازنات هذه الوحدات بمبلغ 29 مليار و314 مليوناً و221 إلف ريال.

وفيما يتعلق باعتمادات موازنات وحدات القطاع الاقتصادي ذات الطابع المختلط تم تقدير إجمالي الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2013م بنحو 158 مليار و605 ملايين و435 ألف ريال .

ويقدر فائض النشط الجاري لوحدات هذا القطاع بمبلغ 10 مليارات و419 مليون و790 ألف ريال، وقدرت حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ واحد مليار و702 مليون و583 ألف ريال .

واقر المجلس الإطار المتوسط المدى للعامين 2014 /2015م والذي في ضوئه سيتم إعداد الموازنات العامة لهما.

وقد أشاد المجلس بجهود وزارة المالية وكافة الجهات الأخرى و ذات العلاقة في إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وموازنات القطاع الاقتصادي للعام المالي 2014م وكذا الاطار المتوسط المدى لعامي 2014م/2015م والتي روعي في اعدادها استيفاؤها لتوصيات مجلس النواب عند اقراره موازنات العام الحالي 2012م , وكذا استيعابها لمضامين برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري وبرنامج حكومة الوفاق الوطني .

وشدد على عدم تجاوز حجم العجز النقدي الصافي الفعلي الاجمالي خلال تنفيذ الموازنة العامة لعام 2013م مقدار التمويل المحلي الممكن حشده من مصارد غير تضخمية .

ووجه المجلس باعادة النظر في اوضاع الوحدات الاقتصادية سواء المدعومه او تلك التي تحقق انخفاضا في فوائض انشطتها مما ينعكس سلبا على حصة الدولة من فائض النشاط الجاري وهو ما يمثل تناقض مع الهدف من وجود تلك الوحدات

واكد المجلس بهذا الخصوص اهمية مراجعة وتصويب السياسات والاجراءات المتبعة لتسيير انشطة ومهام تلك الوحدات , الى جانب اعادة النظر في الانشطة المالية والاداريه بما يكفل ترشيد الأنفاق وتنمية الموارد واحكام الرقابة على التصرفات المالية بما ينسجم وتوجهات الدولة واهداف ومضامين برنامج الاصلاح الشامل.

كما شدد المجلس على التطبيق الصارم للاستراتيجيه الوطنية للاجور والمرتبات على نحو ينعكس بايجاب على العلاقة الحقيقية بين الاجر والانتاجية والوصول الى تحويل الأجور من الطابع التمويلي والاعاناتي الى الطابع الانتاجي الذي يؤدي الى ايجاد قيمة مضافة في الناتج القومي.

وأكد المجلس تطبيق قرارات مجلس الوزراء بشأن المواءمة بين تدفق الموارد وحدود الاستخدامات ووقف المشاريع الجديده والاقتصار على الانفاق على المشاريع الجديده ذات التمويل المشترك (محلي – اجنبي) وكذا المشاريع قيد التنفيذ ذات التمويل المحلي وعلى وجه الخصوص تلك المشاريع التي تساهم في خلق قيمة مضافة صافية وعائد مجز على المستويين الجزئي والكلي وتوفير فرص العمل امام العاطلين.

ووجه المجلس في هذا السياق العمل على تصويب الد راسات والتصاميم مما يؤدي الى خفض الكلف ورفع العوائد فضلا عن وضع الآليات والضوابط المناسبه بالتنسيق بين الوحدات المختلفه – مركزيه ومحلية – وكذا الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الاشغال العامة والصناديق الاخرى المتخصصة بما من شأنة تحقيق التكاملية في تنفيذ المشاريع وتوفير الخدمات الاساسيه وفق خطط واستراتيجيات واضحه مترابطة تكفل العدالة والمساواة في توفير الخدمات في مختلف محافظات ومديريات الجمهورية ،والتركيز على المشاريع ذات الاولوية المجدية وتوجيه الامكانات المتاحة لتنفيذها والغاء المشاريع ذات الجدوى الضعيفة.

وشدد الاخ رئيس الوزراء على ضرورة ان تنعكس الموازنة العامة واي سياسات اقتصاديه بالايجاب لصالح الشريحة الفقيرة من خلال مراعاة مصالح هذه الشريحة وتوفير العوامل والمقومات التى تكفل الارتقاء باوضاعها المعيشية.. ووجه جميع الجهات بترشيد السفر والعلاج في الخارج والاقتصار في هذه الجانب على ما هو ضروري فقط.

وزير الخارجية في كلمته أمام المجلس الوزاري لوزراء خارجية دول الخليج :

رئيس الجمهورية يعد مجموعة من القرارات لمعالجة أوضاع المحافظات

المنامة / سبأ:

أعرب وزير الخارجية الدكتور أبو بكر عبدالله القربي عن تقدير اليمن قيادة وحكومة وشعبا لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشعوبهم الشقيقة لمواقفهم الأخوية مع أشقائهم في الجمهورية اليمنية.

وأكد الوزير القربي في الكلمة التي ألقاها أمس في اجتماعات المجلس الوزاري لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 125 المنعقد في العاصمة البحرينية المنامة، أن تلك المواقف ستسجل لدول المجلس بحروف ناصعة في صفحات تاريخ اليمن الحديث وتعمق علاقات المحبة والإخاء القائمة بين اليمن ودول المجلس.

وقال:" إنه من محاسن الصدف أن يأتي هذا الاجتماع بعد عام من توقيع المبادرة الخليجية لحل الازمة السياسية في اليمن في الرياض برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود والتي أخرجت اليمن من مخاطر الانزلاق الى حرب أهلية وفتحت لها ابواب مستقبل جديد يشارك كل اليمنيين في صياغته من خلال حوار وطني شامل يضع مداميك الدولة ونظام الحكم والذي يضمن لكل اليمنيين المواطنة المتساوية ويحقق السلام الاجتماعي والتنمية المتكافئة في كل أنحاء اليمن بعون من الله ودعم الاشقاء والأصدقاء".

وأضاف:" إن أهمية المبادرة الخليجية جاءت لتعيد للعلاقات اليمنية مع الأشقاء في دول المجلس ألق العلاقات التاريخية وتعمق وشائج القربى ولتؤكد أن صفحة جديدة قد بدأت في علاقة الجانبين تتعزز فيها المصالح المشتركة والنية الصادقة من قادة دول المجلس للوقوف مع اليمن والسير معه في طريق تنفيذ المبادرة للوصول باليمن واليمنيين الى بر الامان".

وأوضح وزير الخارجية أن الاخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية واجه تحديات كبيرة بدأت بتحمله مسؤولية رئاسة الدولة بعد حادث جامع الرئاسة في يونيو 2011 وفي مرحلة كانت اليمن تعيش فيها فوضى غياب الأمن وانعدام الخدمات خاصة مع انقطاع الكهرباء وعدم توفر المحروقات بمختلف أنواعها مع قطع الطرق بين المحافظات وسيطرة المليشيات والقبائل على صنعاء وتقسيمها الى ثلاث مناطق.

وأشار إلى أنه ومع كل تلك التحديات عمل الرئيس هادي بهدوء وحكمة على إزالة عناصر التوتر وتوفير الخدمات ومنع تطور الأمور الى مواجهات عسكرية وجاءت معونة خادم الحرمين الشريفين بتوفير احتياجات قرابة خمسة أشهر من المحروقات في وقت توقف فيه تصدير النفط من اليمن، كبادرة كريمة خففت من معاناة اليمن ومن عجز الميزانية الذي واجهته الحكومة.

ولفت إلى أن الرئيس عبدربه منصور هادي عمل بعد توقيع المبادرة الخليجية حتى موعد إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة بكل السبل للحفاظ على التوازن السياسي والعسكري حفاظا على استقرار اليمن وفي الوقت السير في تنفيذ المبادرة الخليجية بمنتهى الحرص والتمسك ببنودها .

واستعرض الوزير القربي ما تم انجازه وفقا للمبادرة بدءا من إعادة الامن والاستقرار بالعاصمة صنعاء ولاحقا في معظم المحافظات بما في ذلك إنهاء التقطعات في الطرق والاعتداءات على أنابيب الغاز والنفط وأبراج الكهرباء، وإعادة الخدمات الاساسية للمواطنين من كهرباء ومحروقات وخدمات صحية، وكذا تشكيل حكومة الوفاق الوطني وفقا للمبادرة الخليجية والتي استطاعت خلال عام تجسيد المصالحة الوطنية والعمل على معالجة الاختلالات الاقتصادية والأمنية والسير في برنامج الاصلاحات وإعداد الخطة التنموية للمرحلة الانتقالية.

بالإضافة إلى إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة والتي كانت استفتاء على المبادرة الخليجية وأظهرت بوضوح تمسك اليمنيين بالمبادرة الخليجية وثقتهم الكاملة بالرئيس عبد ربه منصور هادي، وكذا البدء بخطوات ثابتة وبإشراف من رئيس الجمهورية في تنفيذ برنامج إعادة هيكلة قوات الجيش والأمن بالاستفادة من خبرات عدد من الدول الشقيقة والصديقة وإجراء العديد من التنقلات للقادة العسكريين والوحدات لضمان إعادة اللحمة الى القوات المسلحة.

ولفت الوزير القربي الى انه تم عقد اجتماعين لأصدقاء اليمن والمانحين العام الجاري في الرياض ونيويورك بالتعاون مع المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وجاءت مخرجاتهما لتؤكد دعم دول الإقليم والمجتمع الدولي لليمن والحفاظ على أمنه واستقراره ووحدته الى جانب تقديم التزامات لدعم التنمية في اليمن وصلت الى ما يقرب من ثمانية مليارات دولار .. مشيدا بالدعم الذي قدمته دول مجلس التعاون وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي مثلت التزاماتها ما يزيد على ستين في المائة من مجموع الالتزامات المقدمة.

وأشار الى ان اللجنة الفنية للحوار أنهت أعمالها وقدمت تقريرها الختامي الى الاخ رئيس الجمهورية، رغم أخذها لوقت أطول مما ينبغي لإنجاز مهمتها وذلك من باب حرصها على تقديم رؤية متكاملة تضمن نجاح الحوار .

وقال وزير الخارجية " نحن اليوم بانتظار قرار الأخ الرئيس بتشكيل لجنة الحوار التي ستضم 565 عضوا يمثلون كافة الفعاليات والقوى السياسية وغيرهم، ووفقا لما جاء في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وحرصا من اللجنة على مشاركة أبناء المحافظات الجنوبية في الحوار وإعطائهم تمثيلا يمنحهم الثقة في تصحيح خطاء الماضي، فقد أقرت اللجنة أن يكون تمثيلهم في مؤتمر الحوار بما لا يقل عن 50 بالمائة من اجمالي المشاركين وان يمثلوا بنفس النسبة من قبل كافة الفعاليات المشاركة في الحوار".

د. ابو بكر القربي

وأضاف :" وحرصا على الالتزام بالمبادرة الخليجية وآليتها قام رئيس الجمهورية بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات لتبدأ عملها فورا بالبدء بإعداد السجل الانتخابي الجديد والتهيئة للاستفتاء على الدستور الجديد الذي سيضع اسسه مؤتمر الحوار الوطني كما ستقوم اللجنة بالإعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية وفقا للدستور الجديد" .

وأشار الوزير القربي إلى إن الأخ رئيس الجمهورية يعد مجموعة من القرارات التي تعالج الأوضاع في المحافظات الجنوبية لإزالة المظالم وطمأنة أبناء المحافظات الجنوبية لتشجيعهم على المشاركة في الحوار ووضع كافة مظالمهم عليه حتى يتم وضع المعالجات التي تعيد الثقة الى النفوس بأن مستقبل اليمن الذي سيصاغ في مؤتمر الحوار سيضع اليمن على أبواب مرحلة ترفع المظالم وتمنع تكرار الأخطاء السابقة وتوفر أجواء المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية والشراكة في الحكم والثروة وبناء الدولة المدنية الحديثة .

وتابع " اليمن اليوم على أعتاب مرحلة جديدة إذا تمكنا من اجتيازها بدعمكم وصبركم معنا فإننا سنقدم في نهايتها نموذجا لحل الازمات حلا سياسيا وبناء الدولة اليمنية الحديثة التي ستضيف إلى ثراء دول الجزيرة قوة بشرية قادرة على الإنتاج والعطاء وتضيف إلى تأثير دول المجلس دوليا بموقعها الاستراتيجي كما انها ستكون عنصرا مهما يسهم في أمن واستقرار الجزيرة العربية والمنطقة والعالم، خاصة إذا جاءت هذه التحولات في إطار استراتيجية شاملة لدول الجزيرة العربية توجه طاقاتها البشرية والمادية لحماية الأمن القومي لدولها ولتحقيق نمو اقتصادي معتمد على قدراتها ويسهم في النمو الاقتصادي العالمي مع ارتكاز ذلك على نهضة تعليمية وعلمية تمكنا جميعا من اظهار قدرات شعوبنا على الإبداع والإسهام في الاكتشافات العلمية ورفد الحضارة الانسانية".

واستطرد :" آمالنا في اليمن معولة عليكم بعد أن أخرجتم اليمن من أتون أزمة سياسية كادت أن تقضي على الأخضر واليابس على ارضه، أن نعمل معا لنصل باليمن الى أرضية صلبة نبني عليها اليمن الجديد الذي سيكون سندا لكم وقيمة مضافة الى قدراتكم".

وأردف وزير الخارجية قائلا:" لذلك ونحن نحث الخطى خطوة تلو الأخرى في تنفيذ المرحلة الانتقالية الثانية التي تنتهي في فبراير 2014 بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فإننا بحاجة الى دعمكم الدائم لجهودنا في عدة اتجاهات وفي مقدمتها مشاركتكم الفاعلة مع الدول الراعية للمبادرة الخليجية والأمم المتحدة في رعاية الحوار الوطني الذي من المقرر أن يبدأ في يناير القادم، والحرص على إقناع الأطراف المشاركة فيه على الالتزام بالمبادرة الخليجية والآلية التنفيذية بما يحفظ لليمن أمنه واستقراره ووحدته والتوافق على المعالجات لكافة الاختلالات التي عانت منها اليمن شمالا وجنوبا خلال الفترة السابقة".

وأشار إلى أنه لا يمكن للأوضاع السياسية والأمنية أن تستقر بدون تحقيق تنمية عادلة تشمل كافة أنحاء اليمن وتحسين ظروف المواطنين المعيشية وخلق فرص عمل للشباب الأمر الذي يفرض عليكم في دول المجلس أن تسرعوا في آليات تنفيذ المشاريع وتنفيذ ما اتفقتم حوله مع وزارة التخطيط في اليمن ، فالمواطن اليمني بحاجة إلى ما يعزز ثقته بالحكومة الانتقالية وأصدقاء اليمن كما أن تحسن الوضع الاقتصادي والحد من الفقر والبطالة تمثل معالجات للتطرف والإرهاب وما يمثلانه من خطر على أمن اليمن والمنطقة .

وأكد وزير الخارجية أهمية الحضور الفاعل للأمانة العامة من خلال مكتبها في صنعاء أثناء الحوار السياسي بالإضافة الى دوره في الجانب الاقتصادي لأن المبادرة لحل الأزمة السياسية في اليمن هي مبادرة خليجية في المقام الأول، وبالتالي يجب أن تكون رعايتها من قبل دول المجلس قبل غيرها لأنها الأقرب الى اليمن والأكثر حرصا على أمنه واستقراره.

وقال:" إننا ندرك علاقات دول مجلس التعاون مع العديد من القوى السياسية والاجتماعية والقبلية في اليمن وأملنا في هذه المرحلة أن توجه هذه العلاقة نحو تشجيعهم للمشاركة في الحوار بما يحقق الاهداف التي حددتها المبادرة الخليجية بمنتهى الوضوح لأن تحقيق ذلك لا يخدم اليمن وأمنها واستقرارها فحسب وإنما يخدم أمن واستقرار دول مجلس التعاون ايضا".

كما أكد الحاجة الى توجيه علاقات ووسائل إعلام دول مجلس التعاون لتعزيز روح المصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي وتوجيه كافة الجهود لتحقيق التوافق لبناء اليمن الجديد الذي يطمح إليه كل يمني .. معبرا عن ثقته بأن دول مجلس التعاون لن تتردد في بذل كل جهد من اجل خير اليمن وأمنه واستقراره وبقائه موحدا وقويا.

وجدد الوزير القربي الشكر والتقدير لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وللأمين العام لمجلس التعاون على جهودهم الخيرة ومثابرتهم ومتابعتهم لما يجرى في بلدهم الثاني اليمن ، وقال :" أشكر لكم دعوتكم الكريمة للمشاركة في هذا الاجتماع الذي منحني فرصة وضعكم في صورة التطورات في الساحة اليمنية، ومع ذلك فأنا أدرك أنه قد تكون لديكم أسئلة تريدون طرحها حول قضايا ترددها وسائل الاعلام من هنا وهناك إما للإثارة أو لعرقلة الجهود المبذولة من قبل الأخ الرئيس والحكومة الانتقالية".

وأكد وزير الخارجية في ختام كلمته أن عجلة التغيير قد دارت في اليمن ولن يتمكن أحد من ايقافها أو الانحراف بها عن مسارها أولا ، لأن الشعب اليمني لن يقبل بذلك وثانيا لأن أبناء اليمن يعرفون أنكم ستقفون إلى جانبهم في مواجهة أي اعاقة لتنفيذ المبادرة.